

بيان المبادئ: البحث من أجل المجتمعات المستدامة

التمهيد^{1، 2}

في ظل تفاقم التحديات المناخية، واتساع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وتسارع وتيرة التحضر، تبرز الحاجة إلى تعزيز الجهود البحثية الرامية إلى دعم تحول المدن والمجتمعات حول العالم نحو أنماط تنموية أكثر استدامة وشمولاً وملائمة للعيش، ويشمل ذلك المناطق الريفية وشبه الحضرية، والمستوطنات العشوائية، وسائر أشكال التجمعات السكانية المتنوعة. بصفتها منظمات ممولة من القطاع العام، يُدرك المشاركون في مجلس البحوث العالمي مسؤوليتهم في تعزيز الآثار الإيجابية على المجتمع الناتجة عن استثماراتهم. ويمكن للبحث العلمي أن يدعم تحديد التحديات وفهمها، إضافةً إلى تطوير نُهج تنفيذية مبتكرة تُسهم في تلبية الاحتياجات المجتمعية الواسعة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ويشمل ذلك تعزيز بيئات صحية وقادرة على الصمود، حيث تُعالج عوامل الخطر الاجتماعية والمجتمعية بما يعزز رفاهية الجميع.

يُعيد المشاركون في مجلس البحوث العالمي تصوّر ما يعنيه البحث من أجل مجتمعات ومدن مستدامة. ويمثل ذلك تحولاً من البحث عن المجتمعات إلى البحث مع المجتمعات، قائماً على إتاحة الفرص للجميع وتعزيز القدرة على الصمود. ولم يعد يُحكم على هذا النوع من البحث فقط بما ينتجه، بل بما يُحدثه من تحولات في حياة الناس وفي الأنظمة المحلية، مع الاعتراف بأن التغيير الحقيقي تدريجي ويتكشف عبر فترات زمنية ممتدة.

ومن خلال هذه الرؤية المشتركة للمجتمعات المستدامة، يمكن لمجلس البحوث العالمي البناء على المبادئ الواسعة والجامعة التي تم إرساؤها سابقاً لدعم حلول محلية قابلة للتوسع. واستناداً إلى [بيان مبادئ المجلس لعام 2024 بشأن البحث المستدام](#)، وانسجماً مع [بيان مبادئ المجلس لعام 2026 بشأن العلوم المفتوحة](#)، يعترف المشاركون في الاجتماع السنوي لعام 2026 بالمبادئ التالية كأساس للبحث الممول من القطاع العام من أجل مجتمعات مستدامة.

المبادئ:

البحث من قبل المجتمعات ومعها:

يمكن للمشاركين في مجلس البحوث العالمي، بوصفهم شركاء فاعلين في التصميم المشترك لأجندات البحث وأولوياته، دعم الجهود التي تدمج نظم المعارف المحلية، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية، كلما كان ذلك مناسباً. ويسعى البحث من أجل المجتمعات المستدامة إلى معالجة تحديات متعددة من خلال ابتكار الحلول بشكل تشاركي، ثم اختبارها وتقييمها وتوسيع نطاق تطبيقها بما يدعم التنفيذ الفعال والقابل للتوسع. ويجمع هذا النهج بين مجالات معرفية متنوعة (قانونية، مالية، تشاركية، تقنية، اجتماعية وصحية) لتمكين مشاريع التحول الناجحة.

¹ يُعدّ المجلس العالمي للبحث العلمي منظمة طوعية قائمة على مشاركة الهيئات الأعضاء، ويُقرّ بتنوّع المهام والصلاحيات والأدوار الموكلة إلى المنظمات المشاركة ضمن النظم الوطنية للبحث العلمي في بلدانها. ولا تُعدّ مواقف المجلس أو قراراته أو بياناته ملزمة للمنظمات المشاركة. ويعكس تأييد تلك البيانات إمكانية أن تعتمد المنظمات المشاركة بطرق تتسق مع السياسات والأولويات الوطنية لكل منها.

² في حين تؤكد المؤسسة الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية التزامها المستمر بمجلس البحوث العالمي بوصفه منصة معنية بتعزيز التعاون والتنسيق بين وكالات تمويل البحث العلمي، إلا أنّ المؤسسة ليست في موقع يسمح لها بتأييد بيانات مبادئ عام 2026 والدعوة إلى العمل، نظراً لعدم اتساق محتواها مع أولويات المؤسسة والإدارة الأمريكية.

ويهدف البحث من أجل المجتمعات المستدامة إلى تحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع وتجاوز الحواجز ، مع حماية الهوية المجتمعية والتراث الثقافي وأنماط الحياة، وضمان أن يعزز هذا التحول القيم المحلية التي تدعم الوصول والفرص للجميع والقدرة على الصمود. كما يُعد تدريب الباحثين على بناء قدراتهم للعمل مع المجتمعات أمراً مهماً.

وتُدرِك منظمات مجلس البحوث العالمي أهمية تمويل برامج إشراك المواطنين في العلوم. كما تُدرِك أهمية تمويل بحوث السياسات التي تستكشف الجهات التي تقود التغيير (بما في ذلك صانعو السياسات، المخططون الحضريون، قادة المجتمع، والقطاع الخاص)، ومن يتم إشراكه أو استبعاده من تشكيل القرارات والنتائج.

النجاح يعني تحقيق منافع اجتماعية وبيئية:

يتفق المشاركون في مجلس البحوث العالمي على إعادة النظر بمسؤولية في أنظمة التقييم التي تعطي الأولوية حالياً للنتائج قصيرة المدى والمسارات الأكاديمية الفردية على حساب المنفعة المجتمعية طويلة المدى. ووفقاً لأبعاد مجلس البحوث العالمي للتقييم المسؤول للبحث، وبدلاً من قياس النجاح البحثي أساساً من خلال المنشورات أو البيانات أو الظهور العالمي، فإن أثر البحث من أجل الاستدامة يُقاس بشكل أفضل بمدى قدرة المجتمعات على أن تصبح أكثر صموداً، وأكثر مشاركة، وأكثر تمكيناً، وقادرة على تشكيل مستقبلها نتيجة لهذا البحث.

وترتبط المنفعة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالمنفعة البيئية؛ إذ ينبغي للمنظمات البحثية السعي للحفاظ على البيئات الطبيعية وحمايتها من خلال دعم الرعاية البيئية طويلة المدى في عملياتها وأنشطتها البحثية. فالبيئة الصحية شرط أساسي لرفاه المجتمع.

الاستخدام الاجتماعي والبيئي المسؤول للذكاء الاصطناعي في البحث:

يمثل تطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية في البحث فرصة لإحداث تحول جذري في طريقة عمل الناس وحياتهم. ولضمان استفادة المجتمعات من هذه الفرص، من الضروري أن تكون البيانات والنماذج المستخدمة في الذكاء الاصطناعي متاحة للباحثين والمبتكرين والمجتمعات بطريقة شفافة وأمنة وجديرة بالثقة.

ويمكن للذكاء الاصطناعي دعم التنمية التي تعود بالنفع على المجتمعات وتعزيز الثقافة الرقمية ومعرفة الذكاء الاصطناعي من خلال تحسين الوصول إلى المعرفة والخدمات وأدوات دعم اتخاذ القرار. ويُعد ذلك مهماً لتعزيز الفرص للجميع، والشفافية، والاستدامة، وضمان توزيع المنافع عبر المجتمعات.

كما يمكن للبحث المدعوم بالذكاء الاصطناعي زيادة الأثر من خلال تعزيز التعدد اللغوي في البحث العلمي ، وهو عامل رئيسي للمشاركة المجتمعية الفاعلة. ومن الضروري أيضاً أن تكون البيانات والنماذج المستخدمة في الذكاء الاصطناعي متاحة وخالية من التحيزات، بما في ذلك التحيز الخوارزمي، كما ورد في بيان مبادئ المجلس لعام 2025 بشأن إدارة البحث في عصر الذكاء الاصطناعي.

ويمكن للذكاء الاصطناعي المصمم بشكل مسؤول ومستدام أن يدعم التنمية التي تعود بالنفع على جميع المجتمعات، وأن يساعد في تضيق الفجوات الرقمية بينها من خلال تحسين الوصول إلى المعرفة والخدمات وأدوات اتخاذ القرار. ويزداد أثر البحث المدعوم بالذكاء الاصطناعي عندما يكون قائماً على الأدلة، وشفافاً، وخاضعاً للمساءلة، ويسهم في بناء القدرات.

العلوم المفتوحة تدعم البحث من أجل مجتمعات مستدامة:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة بناء علاقات مبكرة ومستمرة، والالتزام بالعلوم المفتوحة ومشاركة البيانات، وأطراً متكاملة للسياسات والتمويل تمكّن المجتمعات المحلية. ويوضح كل من البحث من أجل المجتمعات المستدامة والعلوم المفتوحة أن معالجة التحديات العالمية المعقدة تتطلب تغييرات في كيفية حوكمة البحث وتقييمه والتواصل بشأنه.

الوعي المجتمعي والثقافة البحثية:

يدعم البحث الفعّال من أجل المجتمعات المستدامة رفع الوعي والفهم بين أفراد المجتمع حول كيفية استخدام البحث كأداة عملية لمعالجة التحديات المحددة محليًا.

ويتطلب بناء هذا الوعي تواصلًا تشاركيًا ثنائي الاتجاه، وبناء الثقة، ومشاركة تكرارية تُبسّط العمليات البحثية وتربطها مباشرة بأولويات المجتمع وتجاربهم الحياتية واحتياجاتهم في صنع القرار.

الوصول إلى إمكانات البحث وأنظمة الدعم:

يعتمد البحث المجتمعي الفعّال سواء بقيادة المجتمع أو بمشاركته على الوصول العادل إلى المؤسسات والموارد الداعمة. ويسهم فحص ومعالجة أوجه عدم المساواة والقيود النظامية في توسيع نطاق الوصول والمشاركة والفرص للجميع في البحث الهادف إلى تحويل المدن والمجتمعات حول العالم.

ويُدرّك المشاركون في المجلس العالمي للبحوث الدور الحيوي للجامعات المحلية والإقليمية، والمعاهد البحثية، والوكالات العامة، والجهات الممولة في دعم المجتمعات لبناء مهارات البحث وتصميم المشاريع ذات الصلة والوصول إلى آليات التمويل المناسبة.

وتعمل هذه الجهات كشركاء وميسرين على المدى الطويل، مما يساعد على سد الفجوات بين المجتمعات ونظم المعرفة وبيئات السياسات أو التمويل.

التمويل الحساس للسياق والقدرات المؤسسية:

يعمل البحث من أجل المجتمعات المستدامة ضمن سياقات حوكمة واقتصادية ومؤسسية متنوعة. وتشكل الاختلافات في البنية التحتية البحثية الإقليمية، والقدرات البلدية، وإمكانية الوصول إلى التمويل المستدام طويل الأجل ما هو ممكن، وما ينبغي أخذه في الاعتبار عند تصميم التمويل لتوسيع الفرص والأثر.

وينبغي للجهات الممولة للبحث العام اعتماد نماذج تمويل مرنة ومراعية للسياق تأخذ في الاعتبار القدرات المختلفة وواقع المجتمعات، بما في ذلك الأطر الزمنية الأطول، وآليات المنح التكيفية، والدعم الموجه للمؤسسات المحلية والإقليمية. ويمكن لمجلس البحوث العالمي تعزيز التعلم المشترك والتعاون لمعالجة التحديات من خلال توسيع الوصول والفرص.